

الآليات الداخلية للحوكمة وأثرها على أداء البنوك التجارية الأردنية

دراسة قياسية 2004-2013

Internal mechanisms of governance and its impact on the performance of Jordanian Commercial Banks - An Empirical Study 2004-2013

د. بريكة السعيد جامعة أم البواقي، الجزائر / أ. لعشوري نوال جامعة أم البواقي - الجزائر .

تاريخ التسليم: (2016/04/17)، تاريخ القبول: (2017/03/08)

abstract:

This study examines the impact of internal governance mechanisms (namely) on the performance of commercial banks listed on Amman stock exchange market , in a sample of 10 banks, over the period 2004 to 2013 using Panel Data techniques.

The econometric study shows that there is a significant negative effect between the (capital adequacy ratio , bank size ,independent directors) and the bank performance, and at the same time, it indicates no significant effect between the (board size, ceo-chair duality, block holder, largest shareholder) and the bank performance.

Keywords: Internal governance mechanisms, bank performance, board size, ownership structure, capital adequacy ratio.

ملخص :

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر الآليات الداخلية للحوكمة (آلية مجلس الإدارة، آلية تركيز الملكية، آلية معدل كفاية رأس المال) على أداء البنوك التجارية الأردنية المكتتبه في سوق عمان المالي وعددها 10 بنوك، خلال الفترة الممتدة من 2004-2013، باستعمال بيانات السلاسل المقطعية PANEL DATA . توصلت الدراسة القياسية إلى وجود أثر معنوي سالب بين كلا من (معدل كفاية رأس المال، حجم البنك، استقلالية حجم مجلس الإدارة) وأداء البنوك، بينما اتضح عدم وجود أثر لكلا من (حجم مجلس الإدارة، ثنائية رئيس مجلس - المدير التنفيذي، نسبة المالكون الكبار، نسبة ملكية أكبر مساهم) وأداء البنكي.

الكلمات الدالة: الآليات الداخلية للحوكمة، الأداء البنكي، هيكل الملكية ، حجم مجلس الإدارة، معدل كفاية رأس المال.

مقدمة:

نظرا لما تشهده الساحة المالية العالمية من تقلبات في الأسواق المالية وعولمة التدفقات المالية، والتقدم التكنولوجي الهائل، كل هذا أدى إلى فتح الباب أمام العديد من القضايا والمخاوف حول مدى استقرار النظام المالي ومدى سلامته، حيث أن صحة هذا الأخير تعتمد بشكل كبير على قوة البنية التحتية لمكوناته الفردية ومدى ارتباطها فيما بينها كالبنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية .

وعليه أصبحت الحوكمة في ظل هذه المعطيات تشكل تحديا أمام الشركات من أجل إيجاد الآليات الكفيلة بتحقيق وتحسين الأداء وتجنب المخاطر، وفي مقدمتها البنوك التي تعتبر ركيزة وحجر الزاوية للنشاط الاقتصادي لأي دولة خاصة النامية منها، إذ تعد البنوك الممول الرئيسي للنمو الاقتصادي من خلال دورها التقليدي " الوساطة البنكية"، أو من خلال دورها الحديث والمتمثل في تفضيل التعامل المباشر في الأسواق المالية.

ولأن إفلاس أي بنك من البنوك سيكون له انعكاسات السلبية على القطاع المالي برمته وعلى المتعاملين مع هذا القطاع وبالتالي على الاقتصاد ككل، كل هذه الأسباب جعلت هناك توجهات نحو تغيير أساليب الإدارة وقواعد الإشراف المصرفي بما يضمن سلامة وتحسن الأداء البنكي وحماية مصالح جميع الأطراف ذات الصلة بنشاط البنكي، ومن بين هذه الأساليب نجد ما يعرف بالآليات الداخلية لحوكمة البنوك.

1. مشكلة الدراسة:

تتطلب اشكالية الدراسة من المشاكل المرتبطة بنظرية الوكالة التي تعود إلى تساؤلات آدم سميث (1776م) و Berl et Means (1932م) يثبيحان أن الفصل بين الملكية والإدارة يؤدي إلى تضارب المصالح بين المساهمين والمديرين، إذ أن أكبر الشركات والبنوك يتم إدارتها من قبل أشخاص ليست لديهم أية دوافع حتى تكون لهم نفس الأهداف مع الملاك. (OLIVIER BOUBA-OLGA , 2005 , P. 02)

مما أوجد الحاجة إلى البحث عن تلك الوسائل الكفيلة بخلق التوافق والحد من الصراع بين الجانبين. في ظل تزايد الأزمات المالية خاصة في السنوات الأخيرة فقد تزايد الاهتمام بما يعرف بالحوكمة باعتبارها تساهم في حل هذه المشكلة، وذلك من خلال تبني مجموعة من الآليات التي قد تضمن أن المدراء يعملون لصالح المساهمين مما يحسن الأداء ويعظم ثروة المساهمين. وقد دار نقاش واسع حول آليات الحوكمة في البنوك مقارنة بتلك التي في الشركات وأثرها على الأداء، وتتجسد مشكلة الدراسة من خلال الخلاف في وجهتي النظر:

1- وجهة النظر الأولى: هناك العديد من الدراسات التي اهتمت بدراسة أثر الآليات الداخلية للحوكمة على أداء الشركات نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر دراسة كل من :

(Daoud Jerab , 2011, PP2-15) و (Wei Hu & Guo- Sze Tam , 2009, pp . 727 – 749) و (Al-Malkawi & Pillai, 2012, PP .549-568) ، والتي توصلت إلى وجود علاقة إيجابية بين الآليات الداخلية للحوكمة والأداء، وحسب الدراسة (Levine & Laeven , 2004, PP. 584 – 617) و (Caprio &) التي أجراها فقد توصلت إلى أن نفس الآليات الداخلية للحوكمة التي تؤثر على أداء الشركات هي نفسها التي تؤثر في البنوك.

2- وجهة النظر الثانية: حسب الدراسة التي قام بها كلا من (Macey & O'Hara, 2003, PP.91-107) و (Adams & Mehran, 2008, PP.1-43) أن الالتزام بتطبيق الآليات الداخلية للحوكمة في البنوك يختلف تماما عن تطبيقها في المؤسسات غير المالية، نتيجة لمجموعة من الخصائص التي تميزها، من حيث أنها منظمات مرفوعة بدرجة كبيرة (رافعة مالية عالية) مما يجعل الإدارة لا تعمل فقط على تحقيق أهداف المساهمين، وإنما عليها أيضا أن تأخذ بعين الاعتبار الدائنين. هذا ما أوجد الحاجة إلى دراسات تختص بحوكمة البنوك وأثر أدائه، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر دراسة كلا من (WEN WEN, 2010, PP1-42) ودراسة (Jie Zhang, 2011, PP.1-21) و (Jiawen Yang) لذا حاولنا القيام بهذه الدراسة لان القطاع البنكي الأردني يشكل الداعمة الأساسية في التنمية الاقتصادية للمملكة.

مما سبق يمكننا صياغة إشكالية الدراسة في سؤال الجوهرى التالي:

ما مدى تأثير الآليات الداخلية للحوكمة على أداء البنوك التجارية المكتتبه في سوق عمان المالي؟

2. أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- الوقوف على الجانب المفاهيمي لحوكمة البنوك؛
- الوقوف على كيفية تطبيق الآليات الداخلية للحوكمة في البنوك التجارية المكتتبه في سوق عمان المالي؛
- التعرف على مدى العلاقة المتداخلة بين التزام البنوك التجارية المكتتبه في سوق عمان المالي بالآليات الداخلية للحوكمة البنوك و تحسن الأداء البنكي .

3. أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها بما تقدمه من مساهمات علمية وتطبيقية حيث تهتم بتوضيح أثر تطبيق الآليات الداخلية للحوكمة على أداء البنوك التجارية المكتتبه في سوق عمان المالي، وكيف يمكن الاعتماد على هذه الآليات لتحسين الأداء لتجنب إفلاس أي بنك خاصة في ظل ما تشهده الساحة المالية العالمية من تغيرات والاضطرابات.

4. فرضيات الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة تم وضع الفرضيتين التاليتين:

H₀₁: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التزام البنوك التجارية بتطبيق الآليات الداخلية للحكومة ومعدل العائد على الموجودات ؛

H₀₂: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التزام البنوك التجارية بتطبيق الآليات الداخلية للحكومة ومعدل العائد على حقوق الملكية.

5. مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي وعددها **13 بنكاً** تجارياً حسب الإحصائية المعلنة من قبل سوق عمان المالي لعام **2014**، وقد تم إجراء مسح شامل لمجتمع الدراسة خلال الفترة الزمنية **2004-2013** لتحديد حجم العينة، والترمنا بتطبيق شرط توفر التقارير المالية للبنوك خلال فترة الدراسة لضمان الحصول على أكبر قدر ممكن من البيانات اللازمة لحساب متغيرات الدراسة، لكن انطبق هذا الشرط على **10 بنوك** من أصل **13**.

6. المعالجة الإحصائية لنموذج الدراسة:

تندرج البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة تحت مسمى بيانات السلاسل القطاعية، وعليه سوف يتم استخدام نموذج بيانات Panel Data والتي تتضمن كلا من بعدي الزمن Time Series Data والبيانات المقطعية Cross –Section Data ، لأن هذا النموذج يعمل على خفض الارتباط المتعدد Multicollinearity بين المتغيرات المستقلة، بالإضافة إلى الحد من التحيز المحتمل الناتج عن التقدير، الذي يرجع إلى الارتباط بين الأثر الفردي غير المشاهد. كما أنه يأخذ في الاعتبار تفاوت البنوك من حيث الخصائص والعوامل المؤثرة في كل بنك.

وبهدف تحليل هذه البيانات فقد تم استخدام برنامج Eviews8، وهو برنامج متخصص بالتحليل الإحصائي والاقتصاد القياسي والتنبؤ، وقد استخدم في العديد من الدراسات المالية الحديثة، التي اعتمدت على بيانات سلاسل قطاعية. ويمكن التعبير عن الصيغة العامة لنموذج بيانات سلاسل قطاعية بالمعادلة الآتية (Bourbonnais2009,P323) :

$$Y_{it} = \alpha_i + \beta_i X_{it} + \epsilon_{it}$$

اذ أن :

Y_{it} : المتغير التابع للبنك (i) في السنة (t).

1 : تمثل مشاهدات وحدات البيانات القطاعية (البنوك) وعددها N.

t : تمثل السنة ضمن الفترة الزمنية (T).

β_i : تمثل المعلمات المقدرة للمتغيرات المستقلة.

α_i : تعبر عن الحد الثابت.

X_{it} : تعبر عن المتغيرات المستقلة للبنك التجاري (i) في السنة (t).

ε_{it} : تعبر عن الخطأ العشوائي لكل من البيانات المقطعية للبنوك التجارية (i=1, ..., n) والبيانات السنوية (t=1, ..., m)

ويمكن شرح بتفصيل متغيرات الدراسة وكيفية قياسها في الجدول رقم 01.

7. الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

لقد تم استخدام العديد من الاختبارات بحيث يتناسب كل اختبار مع الغاية التي يستخدم من أجلها، وفيما يلي عرض لهذه الاختبارات:

❖ **الإحصاء الوصفي:** لتوضيح خصائص متغيرات الدراسة، إذ تم استخدام الوسط الحسابي كأحد مقاييس النزعة المركزية، وأكبر قيمة وأقل قيمة، والانحراف المعياري كمقياس لتشتت البيانات عن وسطها الحسابي.

❖ **اختبار الارتباط لقياس قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرات المستقلة، وقد تم استخدام مصفوفة الارتباط لبرسون Person Correlation Matrix ومعامل تضخم التباين Variance Inflation Factor.**

❖ **اختبار استقرارية البيانات Data Stationary :** لاختبار استقرارية البيانات فإنه يتم استخدام اختبار جذر الوحدة Unit Root Test، إذ يعمل هذا الاختبار على ربط معلومات السلاسل الزمنية ومعلومات البيانات المقطعية مع بعضها البعض. ويهدف اختبار جذر الوحدة إلى فحص خواص السلاسل الزمنية والتأكد من مدى استقراريته، وهناك العديد من الاختبارات التي طورت لهذه الغاية.

❖ **تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد لدراسة أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع ضمن نموذج التأثيرات الثابتة Fixef Effect Model ونموذج التأثيرات العشوائية Pooled Regression Model، ونموذج الانحدار التجميعي Random Effect Model**

❖ **اختبار هاومسمان Hausman Test :** للاختبار بين نموذج التأثيرات الثابتة Fixef Effect Model ونموذج التأثيرات العشوائية Random Effect Model

Model ونموذج التأثيرات العشوائية Random Effect Model

❖ **اختبار والد Wald TEST :** للاختبار بين نموذج التأثيرات الثابتة Fixef Effect Model ونموذج الانحدار التجميعي Pooled Regression Model

ونموذج الانحدار التجميعي Pooled Regression Model

I. الإطار النظري للدراسة:

1. الاطار المفاهيمي لحوكمة البنوك:

A. تعريف حوكمة البنوك :

تعددت تعريفات لحوكمة البنوك، ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر التعريفات التالية : يعرفها بنك التسويات الدولية على أنها : "الأساليب التي تدار بها البنوك من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا، والتي تحدد كيفية وضع أهداف البنك والتشغيل وحماية مصالح المساهمين وأصحاب المصالح، وذلك من خلال الالتزام بالقوانين والنظم السائدة بما يضمن حماية حقوق المودعين" (خوني، وفكرون، 2012، ص.6)

يمكن تعريفها على أنها: "النظام الذي تتم بموجبه إدارة البنوك ومراقبتها ابتغاء تحقيق غاياتها وأهدافها، فهو نظام الذي يتعامل بموجبه مع مصادر رؤوس الأموال (المساهمين والمستثمرين المؤسسين) (جبار، 2009، ص.80).

وتعرف أيضا بأنها: "الطريقة التي تدار بها شؤون البنك، من خلال الدور المنوط به كل من المجلس الإدارة والإدارة العليا، بما يؤثر في تحديد أهداف البنك، مع مراعاة حقوق المستفيدين وحماية حقوق المودعين، وبازدياد التعقيد في نشاط الجهاز البنكي أصبحت عملية مراقبة إدارة المخاطر من قبل السلطة الرقابية غير كافية، لذا أصبحت سلامة الجهاز البنكي تتطلب المشاركة المباشرة للمساهمين ومن يمثلونهم في مجلس إدارة البنك" (المعهد المصرفي المصري، دت، ص.1)

B. أهمية حوكمة البنوك :

تزداد أهمية الحوكمة في البنوك نظرا لطبيعتها الخاصة، وان إفلاسها لا يؤثر فقط على الأطراف ذوي العلاقة ولكن يؤثر أيضا على استقرار البنوك الأخرى من خلال مختلف العلاقات الموجودة بينهم فيما يعرف بسوق ما بين البنوك بالتالي يؤثر على استقرار المالي للقطاع البنكي ومن ثم حتما الاقتصاد ككل. لذا كان لابد من الاهتمام بتطبيق مبادئ الحوكمة وآلياتها نظرا للمنافع الجمة التي تعود على البنوك وعلى الاقتصاد ككل، وتبرز أهميتها وضرورة تبنيها في الآتي (سليمان، 2008، ص.244):

❖ الدور الفعال الذي تلعبه البنوك باعتبارها مركز أساسي لمختلف الأنشطة المالية والتجارية والصناعية للدولة؛

❖ طبيعة نشاطات البنوك التي تتميز بالسرعة؛

❖ تطبيق الحوكمة ومبادئها تساعد على تحسين أدائها والرفع من قيمتها السوقية كما تساعد على الحد والتقليل من مستويات المخاطرة، ما يكسبها ميزة تنافسية لجلب الودائع واختراق الأسواق وجذب العملاء والزبائن.

C. مبادئ حوكمة البنوك :

سوف نطرق فقط إلى المبادئ التي أصدرتها لجنة بازل في تقرير تعزيز الحوكمة في المصارف عام 1999 ثم أصدرت نسخة معدلة منه عام 2005 وفي فبراير 2006 أصدرت نسخة محدثة بعنوان : "Enhancing Corporate Governance for Banking Organization" يتضمن مبادئ الحوكمة في البنوك وتتمثل في (زيدان, 2009, ص.17):

❖ **المبدأ الأول:** يجب أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين تماما لمراكزهم وان يكونوا على دراية تامة بالحوكمة وبالقدرة على إدارة العمل بالبنك، ويكون أعضاء مجلس الإدارة مسئولين بشكل تام عن أداء البنك وسلامة موقفه المالي وعن صياغة إستراتيجية العمل بالبنك وسياسة المخاطر وتجنب تضارب المصالح وأن يبتعدوا بأنفسهم عن اتخاذ القرارات عندما يكون هناك تعارض في المصالح يجعلهم غير قادرين على أداء واجبهم على أكمل وجه اتجاه البنك.

❖ **المبدأ الثاني:** يجب أن يوافق ويراقب مجلس الإدارة الأهداف الإستراتيجية للبنك وقيم ومعايير العمل أخذاً في الاعتبار مصالح حملة الأسهم والمودعين وأن تكون هذه القيم سارية في البنك، ويجب أن يتأكد مجلس الإدارة من أن الإدارة التنفيذية تطبق السياسات الإستراتيجية للبنك وتمنع الأنشطة والعلاقات والمواقف التي تضعف الحوكمة وأهمها تعارض المصالح أو إعطاء مزايا تفضيلية لأشخاص ذوي الصلة، ويجب على مجلس الإدارة والإدارة العليا توفير الحماية الملائمة للعاملين الذين يعدون تقارير عن ممارسات غير قانونية أو غير أخلاقية من أي إجراءات تأديبية مباشرة أو غير مباشرة؛

❖ **المبدأ الثالث:** يجب على مجلس الإدارة أن يضع حدوداً واضحة للمسؤوليات والمحاسبة في البنك لأنفسهم وللإدارة العليا والمديرين والعاملين وان يضع هيكل إداري يشجع على محاسبة ويحدد المسؤوليات؛

❖ **المبدأ الرابع:** يجب أن يتأكد مجلس الإدارة من وجود مبادئ ومفاهيم للإدارة التنفيذية تتوافق مع سياسة المجلس وأن يمتلك المسئولين بالبنك المهارات الضرورية لإدارة أعمال البنك وان تتم أنشطة البنك وفقاً للسياسات والنظم التي وضعها مجلس الإدارة وفقاً لنظام فعال للرقابة الداخلية؛

❖ **المبدأ الخامس:** يجب على مجلس الإدارة أن يقر باستقلال مراقبي الحسابات وبوظائف الرقابة الداخلية باعتبارها جوهرية لحوكمة البنوك وبغرض تحقيق عدد من وظائف الرقابة بغرض اختبار وتأكيذ المعلومات التي يتم الحصول عليها من الإدارة عن عمليات وأداء البنك، والإدارة العليا للبنك يجب أن تقر بأهمية وظائف المراجعة والرقابة الفعالة الداخلية والخارجية لسلامة البنك؛

❖ **المبدأ السادس:** يجب أن يتأكد مجلس الإدارة من أن سياسات الأجور والمكافآت تتناسب مع ثقافة وأهداف وإستراتيجية البنك في الأجل الطويل وان ترتبط حوافز الإدارة العليا والمديرين التنفيذيين بأهداف البنك في الأجل الطويلة؛

❖ **المبدأ السابع:** تعد الشفافية ضرورية للحوكمة الفعالة والسليمة، وتبعا لدليل لجنة بازل عن الشفافية في البنوك فانه من الصعب للمساهمين وأصحاب المصالح والمشاركين الآخرين في السوق أن يراقبوا بشكل صحيح وفعال أداء إدارة البنك في ظل نقص الشفافية، وهذا يحدث إذا لم يحصل المساهمون وأصحاب المصالح على المعلومات كافية عن هيكل ملكية البنك وأهدافه، ويعد الإفصاح العام الملزم ضروريا للبنوك المسجلة في السوق المالي لتحقيق الانضباط فيه، ويكون الإفصاح المناسب والدقيق من خلال موقع البنك على الانترنت وفي التقارير الدورية والسنوية؛

❖ **المبدأ الثامن:** يجب أن يتقهم أعضاء المجلس والإدارة العليا هيكل عمليات البنك والبيئة التي يعمل من خلالها ويمكن أن يتعرض البنك لمخاطر قانونية بشكل غير مباشر عندما يقوم بخدمات نيابة عن عملائه الذين يستغلون خدمات وأنشطة التي يوفرها البنك لممارسة أنشطة غير شرعية مما يعرض سمعة البنك للخطر .

2. مراحل تطبيق حوكمة البنوك في الأردن:

يتميز القطاع البنكي عن غيره من القطاعات الأخرى بأن مخاطره معقدة ومرتبعة ومتراصة الأمر الذي يستلزم وجود نظام حوكمة فعالة، و إن أي خلل أو ضعف في هذا النظام لدى أي بنك قد يؤدي إلى تعرضه إلى مشاكل قد تؤثر على البنوك الأخرى وعلى استقرار القطاع المالي بأسره.

لذا بدل البنك المركزي الأردني مجهودات كبيرة لتعزيز وإرساء مفهوم الحوكمة في الجهاز البنكي الأردني، وكان أولها عام 2004 حيث قام بإصدار كتيب إرشادات لأعضاء مجالس إدارات البنوك، بهدف توفير معيار لأفضل الممارسات الدولية في هذا المجال وذلك استنادا لما جاء في مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCED والإرشادات الصادرة عن لجنة بازل (جمعية البنوك في الأردن، 2007، ص.4)

وفي 2007 تم إصدار دليل الحوكمة المؤسسية"، يجبر فيه كل بنك من البنوك الأردنية ابتداء من 2007/12/31 بالقيام بإعداد دليل خاص به ينسجم مع احتياجاته وسياسة لكن بشرط الإحاطة بكافة بنود الدليل وكيفية تطبيقها على أرض الواقع وذلك بهدف تحسين ممارساته في مجال الحوكمة، على أن يتم نشر هذا الدليل ضمن التقرير السنوي للبنك وعلى موقعه الالكتروني مع الإفصاح فيه بكل البنود التي لم يتم تطبيقها والأسباب الدافعة لذلك (Central bank of Jordan, 2007, P.3).

بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة ظهرت عدة تغيرات في سياسة المالية على الساحة العالمية، لذا قامت عدة هيئات ومنظمات متخصصة كمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCED ولجنة بازل لرقابة المصرفية ومجلس الاستقرار المالي بإصدار مبادئ جديدة، إذ تركز السلطات الرقابية في دول المتقدمة خاصة والمؤسسات الدولية ذات العلاقة على ضرورة مراعاة الالتزام بتطبيق تلك المبادئ تجنباً لحدوث أزمات مالية جديدة، وفي ضوء هذه التطورات يأتي إصدار البنك المركزي الأردني في ماي 2014 " تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك"، أكد فيها على المسؤولية الكامل لمجلس إدارة البنك عن سلامة أوضاع البنك المالية وملاءته وحسن سير عملياته، ومبادئ المسؤولية المسألة بما يحفظ حقوق جميع أصحاب العلاقة وكذلك أكد على عدم جواز الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة ومنصب المدير العام وكذلك تنظيم علاقة الملكية بالإدارة، مع وضع شروط ومعايير للملائمة والكفاءة لأعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا وحددت التعليمات الطرق المتبعة لتحديد المكافآت المالية بما يضمن عدم استخدامها بشكل يؤثر على ملاءة البنك وسمعته مع ربطها بمستوى الأداء والمخاطر والإفصاح عنها بصورة كافية (البنك الأردني المركزي، 2014، ص.3).

3. الآليات الداخلية لحوكمة البنوك الأردنية:

حتى تساهم الحوكمة في تحسين الأداء البنكي، كان لابد من وجود آليات وأدوات تساعد على ذلك والتي تشكل مجتمعة مكانيزمات الحوكمة، وتتمثل فيما يلي:

A. آلية مجلس الإدارة:

إن توافر الآليات التي تؤمن إدارة البنك على نحو سليم وتجنبه مخاطر سوء الإدارة التقنية تعد شرطاً ملزماً في ضمان جودة الحوكمة، وتأتي آلية مجلس الإدارة في مقدمة تلك الاشتراطات نظراً لدور المجلس ومسؤولياته الوظيفية المباشرة في تأمين الاستقرار المالي للبنك وضمان سلامة عملياته البنكية وتحقيق أهدافه الإستراتيجية، والتي تتجلى في مجال وضع وتنفيذ الخطط السنوية، ووضع الآليات والأدوات اللازمة لإدارة المخاطر البنكية، وسياسات الاستثمار والتشغيل للموارد المالية، ووضع الهياكل التنظيمية والوظيفية التي تعكس بوضوح حدود الصلاحيات والمسؤوليات وانسياب التقارير بين المستويات الإدارية كافة.

وفي إطار هذا التوجه، تم وضع تشريعات وقوانين كقانون الشركات الأردني رقم (22) لسنة 1997 وتعديلاته لغاية القانون رقم 57 لسنة 2006 وقانون البنوك رقم (28) لسنة 2000 والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي الأردني آخرها في 2014 تحت عنوان "التعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك"، حدد فيها بتفصيل الكيفية التي يتم بها اختيار مجلس الدارة وعدد أعضائه وشروط اللازم توفرها في كل عضو وكذلك تم إبراز دور ومسؤوليات مجلس الإدارة.

ويتم قياس آلية مجلس الإدارة من خلال المؤشرات النوعية التالية (الربيعي والراضي، 2013، ص.189):

- ❖ عدد أعضاء مجلس الإدارة؛
- ❖ استقلالية مجلس الإدارة؛
- ❖ ثنائية رئيس مجلي الإدارة- المدير المفوض؛
- ❖ مدة تولي المدير المفوض.

B. آلية تركيز الملكية:

يتحدد مفهوم تركيز الملكية في البنوك الخاصة بعنصرين رئيسيين هما عدد المساهمين كبار الحجم Large- Block Shareholders، والنسبة المئوية للأسهم التي يمتلكها هؤلاء المساهمون من مجموع الأسهم المصدرة في البنك، وعادة ما يصف المساهمون كبار الحجم عند امتلاكهم نسبة 5% أو أكثر من مجموع أسهم البنك.

وقد اخذ المشرع الأردني هذا التصنيف أيضاً، حيث تضمنت المادة 07 من قانون البنوك رقم (28) لسنة 2000 الحدود الدنيا للمساهمة في رأس مال البنك بنسبة لا تقل عن 5% من إجمالي قيمة الأسهم المصدرة للمساهم الواحد .

C. آلية تعويضات المدير العام:

في إطار الحلول الهادفة إلى معالجة التضارب في المصالح الخاصة للمساهمين (المالكين) والمدراء التنفيذيين تعمد الإدارة العليا إلى استخدام حزمة من التعويضات المالية المقدمة إلى المدراء التنفيذيين من رواتب وعلاوات ومكافآت وحوافز مالية طويلة الأمد على شكل أسهم وخيارات الأسهم التي تستخدم كآلية لربط أداء المدراء بأداء البنك . (Hitt Michael & Ireland ,2009,P.297)

وتقتصر التعويضات في البنوك الأردنية على الرواتب الشهرية المقررة للمدير العام أضاف إلى المكافآت النقدية السنوية حددتها الهيئة العامة ب 5000 دينار أردني في حالة الريح و 600 دينار أردني في حالة خسارة .(المادة 162من قانون الشركات الأردني رقم (22) لسنة 1997 وتعديلاته لغاية القانون رقم 57 لسنة 2006)

D. آلية معدل كفاية رأس المال:

يقوم معيار معدل كفاية رأس المال على إلزام البنوك بضرورة الاحتفاظ بحدود دنيا من متطلبات رأس المال تكون أكثر حساسية للمخاطر المرافقة لكل أنواع الموجودات المصرفية وعلى وفق نظام الأوزان المرتبطة بدرجة التصنيف الائتماني الممنوحة للديون من لدن وكالات التصنيف الائتماني العالمية. وأقرت الاتفاقية بازل1 عام 1988 ومن ثم اتفاقية بازل2 عام 1999 بأن لا يقل معدل كفاية رأس

المال عن 8% من إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطرة. أما في بازل 3 فقد أوصت بزيادة النسبة من 8% إلى 10% . (مفتاح، ورجال، 2013، ص.10)

لم يحدد المشرع الأردني الحدود الدنيا لمتطلبات رأس المال لأن البنك المركزي هو وحده الموكل له مهمة تحديد هذه النسبة من حين لآخر، ولكن نص قانون البنوك على ضرورة أن يحتفظ بسيولة كافية لتلبية متطلبات عمله وأن يراعي تنوع موجوداته من أجل تقليل مخاطره وأن يمارس أعماله وفق أساليب الإدارة والمحاسبة السليمة (المادتين (36-42) من قانون البنوك رقم (28) لسنة 2000)

II. النتائج ومناقشتها:

1. الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة: يوضح الجدول رقم 02 أهم مقاييس الإحصائية كالوسط الحسابي، الانحراف المعياري، القيم الدنيا العليا للمتغيرات التابعة والمستقلة.

بلغ عدد أعضاء مجلس الإدارة في البنوك التجارية الأردنية تقريباً 111 عضو بانحراف معياري قدر بـ 1.62912، ويتراوح عدد الأعضاء بين 7 كحد أدنى و 13 كحد أقصى، يعتبر هذا العدد معتدل ليس بالكبير ولا الصغير، كما أنه يتماشى مع القانون الأردني الذي يحدد أعضاء مجلس الإدارة بين 3-13 عضو، وهذا يتوافق تماماً مع التوجيهات المصرفية العالمية الحالية التي ترى ضرورة تشكيل مجالس إدارة صغيرة الحجم.

بالنسبة لتركيبية مجلس الإدارة للبنوك التجارية الأردنية اتضح أنها تتمتع بدرجة استقلالية عالية جد، حيث بلغ الوسط الحسابي لأعضاء غير التنفيذيين 91.47% وبانحراف معياري قدره 7.17%، في حين بلغ الوسط الحسابي لثنائية (رئيس المجلس - المدير التنفيذي) 29 %، وبانحراف معياري قدره 0.45، أي أن البنوك الأردنية ثقافة الفصل بين المنصبين للحد من مشكل الوكالة.

أما على مستوى تركيز الملكية فقد بلغ الوسط الحسابي 57.39% بانحراف معياري قدر بـ 18.56، وتراوح ما بين 22.89% كأدنى قيمة و 88.49% كأعلى قيمة. في حين بلغ الوسط الحسابي لنسبة أبر مساهم 21.20% بانحراف معياري قدر بـ 11.53، وتراوح ما بين 7.99% كأدنى قيمة و 50.92% كأعلى قيمة.

من ناحية أخرى بلغ الوسط الحسابي لنسبة كفاية رأس المال 17.17% وهذا ما يعادل أكثر من ضعف متطلبات اتفاقية بازل 2 وأكبر مما نص عليه البنك المركزي الأردني بانحراف معياري قدر بـ 3.87، وتراوح ما بين 10.68% كأدنى قيمة و 32.06% كأعلى قيمة.

2. تأكد من عدم وجود ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة Multicollinearity: تحدد بطريقتين: A. مصفوفة الارتباط : الجدول رقم 03 يبين نتائج مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة، حيث تشير نتائج إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين جميع المتغيرات المستقلة إذ لم تتجاوز كلها -

0.7 و 0.7، كما أن كلا من (معدل كفاية رأس المال، نسبة المالكون الكبار، نسبة ملكية أكبر مساهم) ارتبطت بعلاقة طردية ضعيفة ودالة إحصائياً مع معدل العائد على الموجودات، أما استقلالية مجلس الإدارة فقد ارتبطت بعلاقة عكسية ضعيفة ودالة إحصائياً مع معدل العائد على الموجودات، أما العلاقة بين كلا من (ثنائية رئيس المجلس - المدير التنفيذي، حجم البنك) فهي طردية ولكنها غير معنوية، فيحين أن حجم مجلس الإدارة فقد ربطته علاقة عكسية قوية معنوية مع معدل العائد على الموجودات.

هناك علاقة طردية ضعيفة دالة إحصائياً بين كلا من (ثنائية رئيس المجلس - المدير التنفيذي، نسبة ملكية أكبر مساهم) والمتغير تابع معدل العائد على حقوق الملكية، أما استقلالية مجلس الإدارة فقد ارتبطت بعلاقة عكسية ضعيفة ودالة إحصائياً مع معدل العائد على حقوق الملكية، أما كلا من (حجم مجلس الإدارة، حجم البنك ونسبة المالكون الكبار) فتربطهم علاقة طردية ضعيفة إلا أنها غير معنوية مع والمتغير تابع معدل العائد على حقوق الملكية، بالنسبة لمعدل كفاية رأس المال فتربطه علاقة عكسية غير معنوية مع معدل العائد على حقوق الملكية.

B. معامل تضخم التباين (VIF) Variance Inflation Factor

تم استخدام معامل تضخم التباين VIF لغرض تشخيص مشكلة الارتباط الخطي المتعدد Multicollinearity، في البداية يجب حساب معامل Tolerance لكل من المتغيرات المستقلة تم استخراج معامل VIF حيث أن:

$$VIF = \frac{1}{Tolerance}$$

من الجدول رقم 04 نلاحظ عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة لأن جميع قيم (VIF > 10).

3. اختبار إستقرارية بيانات الدراسة:

قمنا باختبار استقرارية كل متغيرات الدراسة من خلال جذر الوحدة Unit Root Test، وذلك باستخدام عدد من الاختبارات المطورة وأكثرها استخداماً وهي Levin, Lin & chu^{t*}, Impesaran, PP- Fisher chi square, ADF- Fisher chi square, & schin w- stat، وهذا باختبار فترات الإبطاء المناسبة Lags بطريقة آلية وفقاً لمعيار Schwarz Info Criterion (SIC).

تشير نتائج الاختبارات المبينة في الجدول رقم 05 بوضوح إلى غياب جذر الوحدة بالنسبة للمتغيرات التالية حجم مجلس الإدارة، استقلالية مجلس الإدارة، معدل كفاية رأس المال، نسبة المالكون الكبار، نسبة ملكية أكبر مساهم، حجم البنك، معدل العائد على الموجودات، معدل العائد على حقوق الملكية لأن القيم الاحتمالية P-Value أقل من مستويي المعنوية (1%. 5%) وعليه فإننا نرفض فرض عدم القائل بأن هناك جذر الوحدة (السلسلة غير مستقرة) أي نقبل الفرض البديل مفاده أن السلسلة مستقرة على المستوى Level.

بينما يتضح من نتائج الاختبارات عدم استقرارية سلسلة البيانات للمتغير ثنائية رئيس المجلس - المدير التنفيذي على المستوى Level مما استدعى القيام بالفروق الأولى فأصبحت السلسلة مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى.

4. اختبار الفرضيات:

A. اختبار الفرضية الأولى:

a. اختيار أفضل النماذج:

❖ اختيار نموذج التأثيرات الثابتة Fixef Effect Model أو نموذج التأثيرات العشوائية Random Effect Model

لغرض اعتماد التأثيرات الثابتة أو العشوائية لاختبار فرضيات الدراسة، فقد تم استخدام اختبار Hausman Test .

يتضح من الجدول رقم 06 أن القيمة الإحصائية لاختبار كاي مربع (χ^2) (19.265381) أكبر من القيمة الاحتمالية p-value والبالغة (0.0074) وهي أقل من مستوى المعنوية 5%، وعليه نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة التي مفادها أن النموذج المتبع هو نموذج التأثيرات الثابتة.

❖ اختيار نموذج التأثيرات الثابتة Fixef Effect Model أو نموذج الانحدار التجميعي Regression Pooled Model

للاختيار بين النموذجين تم استعمال اختبار Wald Test، من خلال الجدول رقم 07 نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لكلا من إحصائية فيشر F و χ^2 هي أقل من 5%، وهذا معناه أن نرفض الفرضية العدمية التي مفادها أن كل المتغيرات الوهمية Dummy Variable تساوي الصفر (نموذج الانحدار التجميعي)، ونقبل الفرضية البديلة أي أن النموذج المتبع هو نموذج التأثيرات الثابتة وهي نفس النتيجة التي توصل إليها اختبار Hausman Test.

b. نتائج اختبار الفرضية الأولى:

بعد أن تم توصل إلى أن النموذج المتبع هو نموذج التأثيرات الثابتة Fixef Effect Model ، يمكننا توضيح النتائج التي تم توصل إليها في الجدول رقم 08، إذ نلاحظ أن إحصائية فيشر F تقل عن

5% مما يدل على معنوية النموذج ككل، أي أننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرض البديلة التي مفادها أنه توجد علاقة بين الالتزام بتطبيق الآليات الداخلية للحوكمة ومعدل العائد على الموجودات. إضافة إلى أن المتغيرات المستقلة مجتمعة (الآليات الداخلية للحوكمة) لها قدرة تفسيرية للمتغير التابع (معدل العائد على الموجودات)، إذ بلغت نسبة معامل التحديد R^2 (45.8120%) وهي نسبة مقبولة نوعاً ما، أي أن ما قيمته 45.8120% من التغير الحاصل في معدل العائد على الموجودات راجع إلى تطبيق الآليات الداخلية للحوكمة والباقي راجع إلى عوامل أخرى.

نلاحظ أن كلا من (حجم مجلس الإدارة، استقلالية مجلس الإدارة، نسبة المالكين الكبار، ثنائية رئيس المجلس - المدير التنفيذي) ترتبط بعلاقة عكسية مع معدل العائد على الموجودات ولكنها غير معنوية، أما المتغيرين (نسبة ملكية أكبر مساهم، معدل كفاية رأس المال) تربطهما علاقة طردية غير معنوية مع معدل العائد على الموجودات، إلا أن المتغير الضابط حجم البنك فتربطه مع المتغير التابع معدل العائد على الموجودات علاقة عكسية إلا أنها معنوية.

وبالاعتماد على نتائج الجدول رقم 08 يمكننا تقدير المعادلة التالية:

$$ROA_t = 33.48119 - 0.04823 \cdot BS_t - 0.01109 \cdot BI_t + 0.01834 \cdot LS_t - 0.00115 \cdot PBS_t + 0.02071 \cdot RCAC_t - 3.45548 \cdot LOGASSET_t - 0.07874 \cdot DCEOD_t + \varepsilon_t$$

B. اختبار الفرضية الثانية:

a. اختبار اختيار أفضل النماذج:

❖ اختيار نموذج التأثيرات الثابتة **fixed Effect Model** أو نموذج التأثيرات العشوائية **Random Effect Model**:

قمنا بإجراء اختبار **Hausman Test** فتوصلنا إلى النتائج التالية الموضحة في الجدول رقم 09 إذ نلاحظ أن القيمة الإحصائية لاختبار كاي مربع (χ^2) (23.210471) أكبر من القيمة الاحتمالية -value (0.0016) وهي أقل من مستوى المعنوية 5%، وعليه نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة التي مفادها أن النموذج المتبع هو نموذج التأثيرات الثابتة.

❖ اختيار نموذج التأثيرات الثابتة **Fixed Effect Model** أو نموذج الانحدار التجميعي **Pooled Regression Model**:

للاختبار بين النموذجين تم استعمال اختبار **Wald Test**، والجدول رقم 10 يشير إلى أن القيمة الاحتمالية لكلا من إحصائية فيشر F و χ^2 هي أقل من 5%، وهذا معناه أن نرفض الفرضية العدمية التي مفادها أن كل المتغيرات الوهمية **Dummy Variable** تساوي الصفر (نموذج الانحدار التجميعي)، ونقبل الفرضية البديلة أي أن النموذج المتبع هو نموذج التأثيرات الثابتة وهي نفس النتيجة التي توصل إليها اختبار **Hausman Test**.

b. نتائج اختبار الفرضية الثانية:

بعد أن تم توصل إلى أن النموذج المتبع هو نموذج التأثيرات الثابتة (Fixef Effect Model)، يمكننا توضيح النتائج التي تم توصل إليها في الجدول رقم 11، إذ نلاحظ أن إحصائية فيشر F تقل عن 5% مما يدل على معنوية النموذج ككل، أي أننا نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرض البديلة التي مفادها أنه توجد علاقة بين الالتزام بتطبيق الآليات الداخلية للحوكمة ومعدل العائد على حقوق الملكية.

ويشير الجدول أيضا إلى أن الآليات الداخلية للحوكمة تفسر ما نسبته (52.7610%) من التغيرات الحاصلة في معدل العائد على حقوق الملكية والباقي راجع إلى عوامل أخرى. نلاحظ أن كلا من (حجم مجلس الإدارة، نسبة المالكين الكبار) ترتبط بعلاقة عكسية مع معدل العائد على حقوق الملكية ولكنها غير معنوية، أما المتغيرين (نسبة ملكية أكبر مساهم ثنائية رئيس المجلس - المدير التنفيذي) فتربطهما علاقة طردية غير معنوية مع معدل العائد على حقوق الملكية، إلا أن المتغيرات (معدل كفاية رأس المال، استقلالية مجلس الإدارة، حجم البنك) فتربطه مع المتغير التابع معدل العائد على حقوق الملكية علاقة عكسية إلا أنها معنوية.

من الجدول رقم 11 يمكننا تقدير المعادلة التالية:

$$ROE = 276.4708 - 0.140061 \cdot BS_t - 0.187589 \cdot BI_t + 0.204090 \cdot LS_t - 0.027316 \cdot PBS_t - 0.362101 \cdot RCAC_t - 26.99256 \cdot LOGASSET_t + 0.276159 \cdot DCEOD_t + \varepsilon_t$$

IV- النتائج: من خلال ما سبق توصلنا إلى النتائج التالية:

✓ تلترم أغلب البنوك التجارية الأردنية بمتطلبات البنك المركزي، فيما يتعلق بمعدل كفاية رأس المال حيث بلغ 17.47%، وهو معدل يزيد بكثير عن متطلبات لجنة بازل 3 الذي حددته ب 10% ومتطلبات البنك المركزي 12%، لذا نلاحظ ارتباطه سلب بأداء البنوك لكنه معنوي، إذ أنها نتيجة حتمية لجوهر ومضمون فلسفة الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال التي تعني أن رفع المعدل يؤدي بالضرورة إلى خفض الموجودات المرجحة بالمخاطرة إذا ما أريد الوفاء بمتطلبات معدل كفاية رأس المال الجديدة، ولا شك أن مثل هذا التوجه يجد انعكاساته السلبية في خفض معدلات العائد البنكي بوجه عام ومعدل العائد على حقوق الملكية بوجه خاص؛

✓ برغم أن مجلس الإدارة في البنوك الأردنية يتمتع بالاستقلالية الكبيرة جدا في شكله إلا أن هذا انعكس سلبا على أداء البنوك، ويمكن أن يرجع إلى الضغوط التي يمكن أن يمارسها المالكون على أعضاء مجلس الإدارة خاصة إذا علمنا أنه يغلب طابع الملكية العائلية في البنوك الأردنية؛

✓ توصلت الدراسة إلى أن حجم مجلس الإدارة في البنوك الأردنية يتميز بأنه معتدل من حيث العدد ويتماشى مع متطلبات القانون الأردني ويتوافق مع التوجهات البنكية العالمية، إلا أننا نلاحظ غياب تأثيره كآلية من الآليات الداخلية للحوكمة على أداء البنوك التجارية؛

✓ توصلت الدراسة إلى أن أغلب البنوك الأردنية تتبنى ثقافة الفصل بين منصب رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي لتخفيض من تكاليف الوكالة، إلا أن نتائج تشير إلى عدم تأثير اللزواجية على أداء البنوك الأردنية؛

✓ تتميز البنوك الأردنية بارتفاع نسبة تركيز الملكية حيث بلغ مجموع نسبة ملكية كبار المساهمين الذين يملكون 5% فأكثر من رأس المال ما نسبته 57%، إلا أن نتائج تشير إلى التأثير السلبي المعنوي على الأداء البنكي، ويرجع ذلك إلى أن نسبة الملكية إذا زادت كثيرا قد تسبب المشكلات نتيجة السلوك الانتهازي الذي يمكن أن يمارسه كبار المساهمين لكسب منافع خاصة تنعكس بسلب على المساهمين الصغار خاصة إذا كانت البيئة القانونية ضعيفة؛

✓ اتضح من نتائج الدراسة أن حجم البنوك الأردنية أثر بسلب على أدائها رغم معنويته ويمكن أن يرجع السبب إلى صغر بعض بنوك عينة الدراسة.

بناء على الاستنتاجات التي تم التوصل إليها من اختبار الفرضيات نوصي بما يلي:

✓ يجب على البنوك التجارية الأردنية المكتتبة في سوق عمان المالي تركيز والعمل على تطوير تطبيق مفهوم الحوكمة وذلك من أجل تعزيز أدائها؛

✓ ضرورة التزام البنوك الأردنية بتطبيق معايير الإفصاح المتعلقة بالآليات الداخلية للحوكمة، حتى يتسنى للباحثين الحصول على كافة المعلومات المتعلقة بهذه الآليات، من أجل الوصول إلى نتائج أكثر دقة، منها على سبيل المثال الإفصاح بشكل واضح عن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة؛

✓ العمل على تشجيع كبار المساهمين بأن يقوموا بدورهم الرقابي على مجلس الإدارة بطريقة فعالة حتى تضمن أثر ايجابي لهذه الآلية على أداء البنوك التجارية؛

قائمة المراجع

أولا - المراجع باللغة العربية:

- البنك الأردني المركزي. (2014). تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك.
- حاكم محسن الربيعي. عبد الحسين راضي. (2007). حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة دار اليازوردي. عمان. الأردن.
- جبار عبد الرزاق. (2009). الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي حالة دول شرق إفريقيا. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا. الشلف. الجزائر. العدد 07. صص 75-98.
- جمعية البنوك في الأردن. (2007). دليل الحاكمية المؤسسية الأردنية. عمان. الأردن.

- خوني رايح. فكرون نسرين. (6-7 ماي 2012). دور حوكمة الجهاز المصرفي في الحد من عملية غسل الأموال. قدم الى الملتقى الوطني الأول حول "حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي". جامعة بسكرة. الجزائر.
- زيدان محمد. (2009). أهمية إرساء وتعزيز مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي بالإشارة إلى البنوك الجزائرية. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير. العدد 09. سطيف. الجزائر.
- قانون البنوك رقم (28) لسنة 2000. المواد [7-21-22-23-36-42].
- قانون الشركات الأردني رقم (22) لسنة 1997 وتعديلاته لغاية القانون رقم 57 لسنة 2006. المواد [132-162].
- المعهد المصرفي المصري. (دت). نظام الحوكمة في البنوك: مفاهيم مالية. العدد 6. مصر.
- محمد مصطفى سليمان. (2008). حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين. الطبعة الأولى، الدار الجامعية. مصر.
- مفتاح صالح. رحال فاطمة. (9-10 سبتمبر 2013). تأثير مقررات لجنة بازل III على النظام المصرفي الإسلامي مقدم الى المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي: النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي. اسطنبول. تركيا.

ثانيا - المراجع باللغة الأجنبية:

- Adams.Renée B.Mehran.Hamid.(SEPTEMBER 2008).corporate performance , board structure, and thier determinants in the banking industry. Federal Reserve Bank of New York Staff Reports, no. 330.1-43.
- Al-Malkawi.H.Pillai.R. (April 2012). Internal Mechanisms of Corporate Governance and Firm Performance: A Review of Theory and Empirical Evidence. Journal of Modern Accounting and Auditing. Vol. 8. No. 4. 549-568.
- Caprio.G . Laeven.L .Levine.R .(2004). Governance and Bank Valuation.Journal of Financial Intermediation . vol. 16. no. 4. 584-617.
- Central bank of jordan .(2007).Corporate Governance Code For Bank In Jordan.
- Jiawen Yang. Zhang Jie.(Winter 2011).Corporate Governance and Performance of Listed Commercial Banks during Financial Crisis: Evidence from China's Banking. Journal of the Washington Institute of China Studies. Vol. 5. No. 4.1-21.
- Jerab.D. (May 2011). The Effect of Internal Corporate Governance Mechanisms on Corporate Performance Available at SSRN: <http://ssrn.com/> .

- Hitt.Michae .Ireland .Duane Hoskisson. Robert E.(January 2009).*Strategic Management: Concepts: Competitiveness and Globalization*. South-Western College .1-23.
- Macey.Jonathan R . O Hara. Maureen. (APRIL 2003). *THE CORPORATE GOVERNANCE OF BANKS*. Federal Reserve Bank of New York.91-107
- OLIVIER BOUBA-OLGA .(Janvier 2005). *gouvernance d'entreprise :élargir la problématique*. une version modifiée est a paraître dans la revue économique et sociale . université de Poitiers.
- Régis Bourbonnais.(2009).*économétrie: Manuel et exercices corrigé*.7^eédition .Dunod . paris .
- Wei Hu.H.Tam.O.Guo-Sze Tan.M. (2010). *Internal governance mechanisms and firm performance in China*. Asia Pacific Journal of Management .Vol. 27. no. 4.727-749.
- WEN WEN.(SEPTEMBER 2010).Ownership Structure and Banking Performance: New Evidence in China .Research Work.DEPARTAMENT D'ECONOMIA DE L'EMPRESA. UNIVERSITAT AUTÒNOMA DE BARCELONA.1-42.

الملاحق:

الجدول 01: متغيرات الدراسة

متغيرات الدراسة	الرمز	كيفية قياسها
المتغيرات المستقلة = الآليات الداخلية للحكومة	حجم مجلس الإدارة	BS عدد الأعضاء المكونين للمجلس تم انتخابهم من قبل الهيئة العامة للمساهمين التنفيذيين
	ثنائية رئيس المجلس - المدير التنفيذي	CEOD يأخذ قيمة: 1* اذا كان CEO هو نفسه رئيس مجلس الإدارة؛ 0* اذا كان المنصبين منفصلين .
	استقلالية مجلس الإدارة	BI قسمة عدد المدراء غير التنفيذيين على إجمالي عدد أعضاء مجلس الإدارة .
	معدل كفاية رأس المال	RCAC مجموع الرأس المال الرقابي على مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطرة.
	نسبة المالكون الكبار	PBC مجموع نسب ملكية المساهمين الذين يمتلكون 5% فأكثر من رأس مال البنك.
	نسبة ملكية أكبر مساهم	LS تشير إلى نسبة ملكية أكبر مساهم في رأس مال البنك.
المتغيرات التابعة	معدل العائد على الموجودات	ROA صافي الدخل على إجمالي الموجودات.
	معدل العائد على حقوق	ROE صافي الدخل على حقوق الملكية.

= الأداء	الملكية		
البنكي			
المتغير	حجم البنك	logasset	اللوغاريتم الطبيعي لموجودات البنك
الضابط			

المصدر: من إعداد الباحثين.

الجدول 02 : الإحصاءات الوصفية لمتغيرات المستقلة والتابعة

الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أعلى قيمة	أدنى قيمة
ROA	1.5322	0.76855	4.97
ROE	11.49840	5.801070	39.84
BS	10.75	1.62912	13
CEOD	0.29	0.45605	1
BI	91.4732	7.17320	100
RCAC	17.1739	3.87761	31.06
PBS	57.3904	18.56439	88.49
LOG ASSET	8.96903	0.61975	9.8590
LS	21.20314	11.53697	50.9280

المصدر: من إعداد الباحثين باعتماد برمجية EVIEWS8

الجدول 03 : مصفوفة الارتباط

LO G ASS	LS	PBS	RCAC	BI	CEOA	BS	ROE	ROA
								1
							1	0.879**
						1	0.046	-0.80
					1	0.003	0.282*	0.253
				1	-	0.014	-	-0.215*
					0.311**		0.249*	
			1	-0.235*	0.057	0.158	-0.127	0.256**
		1	0.275**	-0.145	-0.010	-	0.162	0.248*
						0.346**		
	1	0.737**	0.076	0.020	0.115	-0.408*	0.199	0.2559*
							4*	
1	0.281*	0.499**	0.029	0.021	-0.174	0.210*	0.142	0.064
								LOG ASSET

المصدر: حسابات الباحثين باعتماد برمجية **EIEWS8** / ذات دلالة احصائية عند مستوى 1%
 * ذات دلالة احصائية عند مستوى 5%.

الجدول 04 : معامل تضخم التباين VIF و Tolerance

Collinearity Statistics		
VIF	Tolerance	
1.78	0.562	BS
1.234	0.81	CEOD
1.256	0.796	BI
1.359	0.736	RCAC
3.959	0.253	PBS
2.629	0.380	LS
1.992	0.502	LOG ASSET

المصدر: حسابات الباحثين باعتماد برمجية **EIEWS8**

جدول 05: اختبار إستقرارية بيانات الدراسة

Impesaran & schin w- stat			Levin, Lin & chu t*			الاختبار
النتيجة	القيمة الاحتمالية P- Value	القيمة الإحصائية	النتيجة	القيمة الاحتمالية P- Value	القيمة الإحصائية	المتغير
مستقرة	0.1525	-1.02559	مستقرة	0.0000	-6.4887	BS
غير مستقرة	0.3391	-0.4148	مستقرة	0.0000	-5.11657	CEOD
غير مستقرة	0.1619	-0.98676	مستقرة	0.0000	-7.6202	Δ CEOD
مستقرة	0.0000	-25.9570	مستقرة	0.0000	-75.2929	BI
مستقرة	0.0000	-4.6882	مستقرة	0.0000	-38.1819	RCAC
مستقرة	0.0000	-8.6914	مستقرة	0.0000	-47.5358	PBS
مستقرة	0.0000	-4.0647	مستقرة	0.0000	-33.3240	LS
مستقرة	0.0000	- 4.2145	مستقرة	0.0000	-6.1919	LOGAS SE
غير مستقرة	0.1430	-1.06696	مستقرة	0.0000	-5.98124	ROA

ROE	-6.37513	0.0000	مستقرة	1.13410	0.1284	غير مستقرة
الاختبار المتغير	ADF- Fisher chi square			PP- Fisher chi square		
	القيمة الإحصائية	القيمة الاحتمالية P-Value	النتيجة	القيمة الإحصائية	القيمة الاحتمالية P-Value	النتيجة
BS	25.8355	0.0272	مستقرة	50.7873	0.0000	مستقرة
CEOD ▲ CEOD	20.3836 24.000	0.2032 0.0203	غير مستقرة مستقرة	38.3975 39.8033	0.0013 0.0001	مستقرة مستقرة
BI	36.6541	0.0129	مستقرة	46.4215	0.0007	مستقرة
RCAC	47.3156	0.0005	مستقرة	39.6638	0.0055	مستقرة
PBS	65.0952	0.0000	مستقرة	54.0912	0.0001	مستقرة
LS	29.9334	0.0709	غير مستقرة	41.2755	0.0034	مستقرة
LOGAS SE	68.1828	0.0000	مستقرة	103.302	0.0000	مستقرة
ROA	40.1165	0.00048	مستقرة	50.0367	0.0002	مستقرة
ROE	43.32	0.0019	مستقرة	59.6572	0.0000	مستقرة

المصدر: حسابات الباحثين باعتماد برمجية EViews8

الجدول 06: اختبار Hausman Test

نوع الاختبار	القيمة الإحصائية لاختبار χ^2	القيمة الاحتمالية لاختبار χ^2	النتيجة
Hausman Test	19.265381	0.0074	نموذج التأثيرات الثابتة

المصدر: حسابات الباحثين باعتماد برمجية EViews8

الجدول 07: اختبار Wald Test

القيمة الاحتمالية	القيمة الإحصائية	
0.0000	34.78409	إحصائية فيشر F
0.0000	591.3296	قيمة كاي مربع χ^2

المصدر: حسابات الباحثين باعتماد برمجية EVIEWS8

الجدول 08: نموذج التأثيرات الثابتة (Fixef Effect Model)

المتغير التابع: ROA				
نموذج التأثيرات الثابتة				
المتغير المستقل	المعامل	الخطأ المعياري	إحصائية T	القيمة الاحتمالية-P-VALUE
الثابت	33.48119	7.719505	4.337220	*0.0000
BS	-0.048238	0.184188	-0.261894	0.7941
CEOD	-0.078740	0.185081	-0.425436	0.6718
BI	-0.011097	0.0116009	-0.693183	0.4904
RCAC	0.020714	0.0280024	0.739140	0.4622
PBS	-0.001158	0.017230	-0.067230	0.9466
LS	0.0183448	0.029810	0.615481	0.5402
LOGASSET	-3.455489	0.910019	-3.797164	*0.0003
معامل التحديد R	0.458120			
إحصائية فيشر F	0.000037			

المصدر: حسابات الباحثين باعتماد برمجية EVIEWS8/ ذات دلالة إحصائية عند مستوى 1%

الجدول 09: اختبار Hausman Test

نوع الاختبار	القيمة الإحصائية لاختبار χ^2	القيمة الاحتمالية لاختبار χ^2	النتيجة
Hausman Test	23.210471	0.0016	نموذج التأثيرات الثابتة

المصدر: حسابات الباحثين باعتماد برمجية EVIEWS8

الجدول 10: اختبار Wald Test

القيمة الاحتمالية	القيمة الإحصائية	
0.0000	39.45492	إحصائية فيشر F
0.0000	670.7336	قيمة كاي مربع χ^2

المصدر: حسابات الباحثين باعتماد برمجية EVIEWS8

الجدول 11: نموذج التأثيرات الثابتة (Fixef Effect Model)

المتغير التابع: ROE				
نموذج التأثيرات الثابتة				
المتغير المستقل	المعامل	الخطأ المعياري	إحصائية T	القيمة الاحتمالية-P-VALUE
الثابت	276.4708	54.29349	5.092154	*0.0000

0.9142	-0.108117	1.295450	-0.140061	BS
0.8326	0.212148	1.301726	0.276159	Δ CEOD
**0.1000	-1.666006	0.112598	-0.187589	BI
**0.0703	-1.837104	0.197104	-0.362101	RCAC
0.8223	-0.225417	0.121181	-0.027316	PBS
0.3336	0.973411	0.209665	0.204090	LS
*0.0001	-4.217310	6.400422	-26.99256	LOGASSET
0.527610				معامل التحديد R
0.000001				إحصائية فيشر F

المصدر: حسابات الباحثين باعتماد برمجة **EVIEWS8** / ذات دلالة إحصائية عند مستوى 1%.
 ** ذات دلالة إحصائية عند مستوى 10%.